

لقاء تداولي في «دار الندوة» لتحضير ورقة عمل للتحركات الفصائل الفلسطينية تمتت على الحكومة اللبنانية الضبط على «أونروا» لتجميد قرار تقليص التقديمات



النابلسي مع فيصل

المعمدة في لبنان، بحضور سفير دولة فلسطين، وممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان، وضرورة لاستدعاء المفوض العام لـ«أونروا»، ومديرها في لبنان ماتيوس شمالي، وتحميلهم مسؤولية ما آلت إليه أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان».

وتحدث في اللقاء عدد من ممثلي الأحزاب والجمعيات والتنظيمات.

النابلسي

إلى ذلك، اعتبر الشيخ عفيف النابلسي خلال استقباله وفداً من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة علي فيصل، أنّ «التضييق على الفلسطينيين مالياً واجتماعياً من قبل أُنروا، يأتي في سياق عمل ممنهج لإنهاء القضية الفلسطينية وتصفيها نهائياً».

وأكد أنّ «الشعب الفلسطيني الذي عاش تحت أصعب الظروف وأقساها ولم يتنازل عن حقوقه، لن يتنازل عنها اليوم، لأن مؤسسة أممية قلصت خدماته أو لأنّ دولا عربية باتت تدفع للفتنة أكثر ممّا تدفع للضيقة، وباتت تسعى للصنع مع الكيان «الإسرائيلي» أكثر من دعمها للمقاومة، فالضيقة ستبقى حية طالما هناك شعب، والمقاومة ستبقى فاعلة طالما هناك احتلال».

فيصل

من جهته قال فيصل: «نحن سنستمر في التحرك إلى أن نستجيب أونروا للمطالب الفلسطينية بأكملها وتراجع عن القرارات المجحفة، والظالمة بحق اللاجئين الفلسطينيين، وهم لا يدافعون عن لقمعة عيشهم فقط وصحتهم، بل يدافعون عن حق العودة وعن قرار 194 وعن فرص التشغيل».

مثل الجوانب التعليمية والخدماتية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهو ما اعتمدته الوكالة بموجب التكليف الدولي لها منذ تأسيسها في العام 1949 وإلى الآن».

لقاء في «دار الندوة»

وفي الإطار نفسه، انعقد في دار الندوة لقاء تداولي مع أبناء المخيمات الفلسطينية ضد إجراءات العام 1949 وإلى الآن».

وقال: «في هذا اللقاء التداولي سنعمل على أن نستخرج برنامج عمل تشارك من خلاله قوى لبنانية وفلسطينية معاً لأنّ هذا الهمّ ليس مجرد همّ فلسطيني، فما يصيب أخواننا الفلسطينيين يصيبنا جميعاً، قضية الإنسانية جمعاء».

وأقر اللقاء ورقة عمل أعدها رئيس التنظيم القومي الناصري سمير شرکش، دعت إلى «صياغة مذكرة مشتركة تُرسل إلى الأمم المتحدة، وسفارات الدول المانحة والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وإلى توجيه نداء إلى الدول المضيفة (لبنان - سورية - الأردن)، والسلطة الفلسطينية، تدعوها إلى توحيد الجهود وتنسيق المواقف المشتركة من أجل مواجهة سياسات أونروا».

ودعت «الحكومة اللبنانية، من خلال وزارة الخارجية، ولجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، إلى الدعوة لاجتماع لسفراء الدول المانحة

استمرت قضية تقليص وكالة «أونروا» تقديماتها الصحية والتربوية للاجئين الفلسطينيين بالتفاعل. وفي السياق التقى رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني الوزير السابق حسن منيمنة قيادة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في السراي الحكومي، وبحث معهم في التحركات والإلتصامات التي تشهدها المخيمات بعد الإجراءات التي اتخذتها «أونروا».

ويعد تقديم تولد منيمنة أشار فيه إلى الاتصالات التي سبق وقام بها مع المفوض العام للوكالة بيير كراهنبول ومديرها العام في بيروت ماتيوس شمالي، تناوب قادة الفصائل على شرح معاناة اللاجئين الفلسطينيين في المجال الصحي، وعجزهم عن تحفل الجزء المطلوب من نفقاتهم العلاجية بفعل ارتفاع نسبة البطالة وانهباء الأوضاع المعيشية وتأخر إنجاز أعمار مخيم نهر البارد، محذرين في الوقت نفسه من «سياسة التمادي في تقليص الخدمات التي تقدم عليها الوكالة»، متخوفين من «سياسة مترجعة تهدف إلى تنصل المجتمع الدولي من مسؤولياته، والبقاء العبء على الدول المضيفة، ومن بيننا لبنان بطبيعية الحال».

واستغرب المتحدثون أنّ تتّم هذه الإجراءات في لبنان من دون سواه من الدول المضيفة، ما يؤشر إلى نيّات سياسية مميّنة تتلظى وراء العجز في الموازنة، وطلابوا الوكالة به السعي مع الدول المانحة لزيادة موازنة الصحة بدل خفضها، بالنظر إلى الزيادة السكانية الطبيعية وتنامي الحاجات الصحية وسط ارتفاع كلفة الفاتورة الصحية».

وبعد نقاش أكد فيه مسؤولو الفصائل دورهم في الحفاظ على الطابع السلمي للتحركات، ورفض المس ببالوسائل التي تديرها الوكالة سواء أكانت صحية أو تعليمية وخدمية، تنوّا على «رئيس الحكومة تمام سلام والحكومة اللبنانية الضغط على أونروا لتجميد قرارها ويذل المساعي مع الدول المانحة لزيادة مخصصاتها»، كما تمّنوا على «رئيس لجنة الحوار الاتصال مع المفوض والمدير العام (للوكالة) من أجل العمل على الحفاظ على الخدمات الطبية كما كانت من دون تقليص خصوصاً أنّ الدولة اللبنانية تعتبر أنّ مسؤولية أونروا واضحة ولا تحتفل بالتنصل بما تتطلبه من العناية بالجانب الصحي، مثله

البناء

دريان التقي «المرابطون» و«ملتقى التضامن الاقتصادي» حمدان: لتعاون الجميع مع الحكومة لمعالجة شؤون المواطنين

استقبل مُقتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان في دار الفتوى، وفداً من «حركة الناصريين المستقلين - المرابطون» برئاسة أمين الهيئة القيادية العميد مصطفى حمدان، الذي قال بعد اللقاء: «تشرفنا بقاء سماحة، وتقدّمنا منه بالتقدير والشكر على ما جرى في المغرب من موقف جامع وشامل لأهلنا في كل أنحاء الأمة العربية، هذا الخطاب الذي يليقه دائماً هو الخطاب الذي يجب أن يكون عاماً وشاملاً لكل أهلنا المسلمين والمسيحيين على امتداد أمتنا العربية».

وفي ما يتعلق بموضوع الداخل، أكد حمدان أنّه «لا بدّ من دعم هذه الحكومة وعلى رأسها دولة الرئيس تمام سلام من أجل معالجة شؤون المواطنين»، وقال: «هناك الكثير من المشاكل الاجتماعية، والكثير من المشاكل الاقتصادية، والكثير في ما يتعلق بملف النفايات من الناحية الصحية، على الجميع أن يتعاون مع هذه الحكومة وأن يدعمها، يكفي تلاعباً بموضوع أساسي في ما يتعلق بإدارة شؤون العباد والبلاد من ناحية تعطيل الحكومة. هذه الحكومة يجب أن تقوم بدورها، وعلى الوزراء أن يقوموا بدورهم في ما يتعلق بإدارة شؤون المواطنين».

وتابع: «على صعيد منطقة عرسال، هناك دائماً مغالطات أنّ عرسال محتلة أو غير محتلة، يجب التفريق دائماً بين أهلنا الموجودين في قلب عرسال، والإرهابيين الموجودين في بعض المناطق في جرود عرسال. أهلنا في عرسال هم مع الجيش اللبناني، وقادرون دائماً على أن يحموا ساحاتهم. صحيح أنّ هناك بعض الخروق الأمنية التي تجري من وقت إلى آخر، لكن هناك خروفاً أمنية من الشمال إلى الجنوب، وتفجيرات وخلايا نائمة، وتقوم الأجهزة الأمنية بمعالجة الوضع».

وأكد أنّ «زمام الأمور في عرسال هي للجيش، الواقع في البلدة تحت السيطرة، هناك اشتباكات تجري في الجرود بين الإرهابيين لغرض مناطق نفوذ. ولكن الجيش جاهز، ويحتمي أهلنا في عرسال».

واستقبل المفتي أيضاً وفداً من «ملتقى التضامن الاقتصادي» برئاسة النقيب عامر أرسلان، الأمين العام للمجلس اللبناني الشيعي، الذي قال بعد اللقاء: «بجنا مع سماحة في الشؤون الوطنية والمحلية ولا سيما في ما يتعلق بمدينة طرابلس وحقوق أبنائها لدى الدولة اللبنانية، وكان هناك تركيز على ضرورة إنهاء الفراغ الرئاسي وانتخاب رئيس جديد للجمهورية في أسرع وقت».



دريان مستقبلاً وفد المرابطون

أمل أحييت ذكرى «6 شباط» المصري: الانتفاضة نقلت لبنان من عصر «إسرائيل» إلى المقاومة

احتفل مكتب الشباب والرياضة المركزي في حركة أمل بذكرى استشهاد الشيخ راغب حرب والاستشهادي حسن قصير، وذكرى انتفاضة السادس من شباط في قاعة المؤتمرات - كلية الحقوق وإدارة الأعمال - مجمع الحدث الجامعي، بحضور نائب مسؤول المكتب السياسي في الحركة الشيخ حسن المصري.

استهل الاحتفال بعرض فيديو قصير يوجز دور الشيخ حرب في مسيرته الجهادية في «حركة أمل»، ودوره «في الدعوة للانضمام والالتحاق بخط ونهج السيد موسى الصدر. كما تضمّن نبذة عن عملية الاستشهادي حسن قصير ووصيته، وأحداث وثائقية عن انتفاضة السادس من شباط التي قام بها مناصرو «أمل» واستطاعوا إسقاط اتفاقية السابع عشر من أيار».

ثمّ ألقى المصري كلمة الحركة، وأكد فيها أنّ «ذكرى السادس من شباط لم تكن صراعاً بين مقاومين من حركة أمل وأخوتهم في الجيش اللبناني، بل كانت مع عصابة سعت إلى تحقيق مصالحها الخاصة وأرادت ربط لبنان بذيل «إسرائيل»، ولكن لبنان أراد أن يكون رأس كل عمل مقاوم شريف»، مشيراً إلى أنّ «الانتفاضة هي مرحلة عمر معيّنة نقلت لبنان من عصر «إسرائيل» إلى عصر الإمام المغيب، عصر المقاومة».

واعتبر أنّ «حل الأزمة في سورية لن يكون عسكرياً إنّما سياسياً وبالحوار»، مشيداً «بالوحدة الوطنية في لبنان التي تعبّر عن أصالته وعراقة، وأنّ الحوار هو الذي ساعد للوصول إلى هذه الوحدة».

وفوّد «بدور الرئيس نبيه بري في حل الخلافات في لبنان، وذلك من خلال جمع الأخوة في تيار المستقبل والأخوة في حزب الله»، مؤكداً أنّ الحوار هو الوسيلة الوحيدة الضامنة التي يجب أن نسلكها».

وختم: «وصيّة لكم أيها الطلاب هي وصية الإمام الصدر، الذي قال فيها: عليكم أن تشدوا من أواصر اللقاء بينكم وبين أبناء هذا الوطن».



مقدم الحضور

«تجمّع العلماء»: حوار جنييف لا يعني إيقاف قتال الإرهاب والقضاء عليه

رأى «تجمّع العلماء المسلمين» في بيان بعد اجتماع لهيئته العامة، أنّ «التحركات الميدانية في أكثر من نقطة في العالم الإسلامي تظهر أنّ هناك محاولة خبيثة لإيقاع الفتنة بين المسلمين، وأنّ هناك أمر عمليات صدر لشن هجوم على خط المقاومة، وبالأخص على الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، معتبراً «أنّها محاولة يائسة للخروج من المازق الذي تعانته هذه الدول أمام الانتصارات العسكرية الباهرة التي يسطرها خط المقاومة، في سورية ولبنان أو العراق أو اليمن. وهنّا تاتي مهمتنا كعلماء دين، تكليفنا الشرعي هو السعي للوحدة».

وأيد «الحوار السياسي الجاري في جنييف باعتباره مخرجاً من الأزمة التي تعانها سورية، ولكن هذا لا يعني إيقاف القتال، بل يجب أن يتوجّه الجميع لقتال الإرهاب والقضاء عليه، وبعد ذلك يُترك للشعب السوري اختيار الدستور الذي يحكمه والقادة الذين يعقلونه».

وتوجّه إلى «الشعب الفلسطيني البطل باسمي آيات الهناني على مقاومته المستمرة والمتصاعدة»، معتبراً «أنّ مقياس الإيمان والوطنية هو دعم المقاومة بكل أشكال الدعم، كما أنّ مقياس العمالة هو إجهاض المقاومة والهلاء الأمة بفنن داخلية».

ودعا إلى «الإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية يكون مقدمة لانتظام الحياة السياسية في لبنان، وإنتاج قانون انتخاب عصري يعتمد النسبية ولبنان دائرة انتخابية واحدة».

«التغيير والإصلاح»: سياسة الانفتاح شرط كل توافق وتضاهم



جانب من اجتماع التكتل

الإحياء يمثل هذه التصرفات على أنواعها، بأنّ مكوّناً أو فريقاً سياسياً من مكوّن، يُمسك بمفاصل القرار المالي والرقابة المالية والملاحقة المالية؟ الأمر مدعاة استغراب واستهجان ومساءلة. يكفي أنّ تذكر على سبيل المثال، ما حكّي عن تعيينات في وزارة المالية وما تمّ التّثبت منه من مرجعيات كبيرة في هذا البلد، وذلك بالرغم من الوجود التي صدرت عن وزير المالية، بالإضافة إلى ما يجري في المديرية العامة في أمن الدولة. وأيضاً، كيفية استدعاء رئيس مجلس إدارة ومدير عام مصلحة المياه في البقاع، للشهادة فقط للشهادة، في ملف غير معنيّ به مباشرة لدى النيابة

أكد تكثّل التغيير والإصلاح أنّ سياسة الانفتاح شرط كل توافق وتضاهم، وإذا صدقت النّيّات وحسن التطبيق، كان التضاهم صلماً وعصياً على النقد والتشكيك كما هي الحال بين التيار الوطني الحر وحزب الله. ورأى أنّ «مناطق تشكو من حصار مالي وإثماني، وهذا أمر يمسّ الميثاق ومقدمة الدستور، ولن نرضى به».

وقال الوزير السابق سليم جريصاتي، بعد اجتماع التكتل الأسبوعي برئاسة النائب ميشال عون في دارته بالرابية: «عشيّة الذكرى العاشرة لذكرى التضاهم بين التيار الوطني الحر وحزب الله في 6 شباط، يؤكّد رئيس التكتل العماد ميشال عون، والتكتل أنّ سياسة الانفتاح شرط كل توافق وتضاهم، وإذا صدقت النّيّات وحسن التطبيق، كان التضاهم صلماً وعصياً على النقد والتشكيك، كما هي الحال بين التيار الوطني الحر وحزب الله».

خليل يرد: أي وعود؟

ردّه وزير المال على حسن خليل على تكثّل التغيير والإصلاح من دون أن يسمعه، فقد استغرب خليل عبر موقع التواصل الاجتماعي، «أنّ تكثلاً نيايباً يبني موقفه على ما حكّي، ويخلّط روايات لتغطية مخالقات وزيره وتهزيمهم من النقاش المباشر في مجلس الوزراء».

وقال: «يلعن المناطق باسم التكتل النيابي عن أي وعود لوزير المال يتحدث»، مؤكداً أنّ «المسيحيين والحفاظ على التوازن لصالحهم أمانة ومسؤولية ارتضيها في حركتنا بأمر من الله والوطن، فكفي مزيداً».

و تحدّث جريصاتي عن إحجاف محقق في الإنماء والإدارة. وأضاف: «لقد وصل الأمر إلى حد لا يمكن لأحد معه أن يطبق هذه الكيدية أو هذه الاعتيادية في التعامل. يكفي أنّ ننظر أوّل من ناحية الإدارة، لنرى إحجافاً في بعض الوزارات، وأيضاً في بعض الأجهزة الأمنية. لماذا

لجنة قانون الانتخاب اجتمعت لإعداد تقريرها وأرسلان حضر مطالباً بالنسبية الشاملة



اجتماع التواصل الانتخابي

عقدت لجنة إعداد قانون الانتخاب النيابية اجتماعاً استثنائياً أمس لوضع تقريرها النهائي تمهيداً لرفعها إلى رئيس المجلس النيابي نبيه بري وهيئة مكتب المجلس.

وقد حضر الاجتماع منسق اللجنة النائب جورج عدوان، والأعضاء: مروان حمادة، إميل رحمة، ميشال موسى، أحمد فتنت، سيرج طورسيكسيان، علي فياض، سامر سعادة، آلان عون وروبير فياض، ومن خارجها رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني النائب طلال أرسلان.

وقد طلب من المصورين التقاط الصور للمرة الأولى، علماً أنّ الاجتماعات السابقة كانت تُعقد بعيداً من عدسات المصورين. وبعد الاجتماع قال عدوان: «اجتماع اليوم للجنة قانون الانتخابات كان استثنائياً، لأنّ اللجنة أنهت أعمالها وهي الآن منكبّة على وضع تقريرها ورفعها إلى الرئيس بري وهيئة مكتب المجلس. اجتماع اليوم كان للاستماع بإنهاء على طلب من النائب أرسلان الذي كان طلب من رئيس المجلس وهيئة المكتب أن نستمع إلى رأيه، وكان ذلك قبل وضع التقرير النهائي».

وتحدّث النائب أرسلان الذي غادر قبل انتهاء الاجتماع، وقال:

«أودّ توجيه الشكر إلى الرئيس بري الذي أفسح لنا المجال للاجتماع مع اللجنة، وأشكر كل أعضائها على دعوتنا لسماع رأينا في ما يخصّ مقاربة قوانين الانتخابات. نحن مع قانون انتخابات ينطلق من روحية الدستور، ويجب ألا ينطلق أي قانون انتخاب على قاعدة المصالح الحزبية أو مصالح بعض الفئات السياسية في البلد من دون مبدأ المشاركة مع الجميع، خصوصاً أنّنا جميعاً كقوى سياسية معترفون في كفاءتنا أنّ لبنان لا تعني فيه سوى الديمقراطية التوافقية، وطالما لبنان دولة ديمقراطية توافقية فمن المنطق الدستوري وروحية الدستور يفترض مشاركة الجميع في فتح المجال للجميع أن يتنمّل تحت قبة البرلمان، وبالتالي نعتبر موقفنا المتمسك باعتماد النسبية الشاملة في قانون الانتخاب هو جزء لا يتجزأ من روحية النصوص الدستورية في هذا الموضوع لأنّه ليس هناك منطق يقول أنّ من يريد واحد وخمسين في المئة يريح كل شيء، ومن يخسر على تسعة وأربعين في المئة يخسر كل شيء».

وأوضح أنّ «الديمقراطية التوافقية هي الأسننني أحداً من التمثيل إذا كنا عادلين ومنطقيين، وإذا كنا حقيقة مع تطبيق روحية لرئاسة الجمهورية».

لقاء بين «حزب الله» و«أمل» و«حماس» و«جبهة التحرير» في صور



مسؤولو حزب الله وحماس وأمل وجبهة التحرير في صور

ديار».

وتوجهوا بالنحية إلى «روح الشهيد القائد جورج حبش في الذكرى السنوية الفاتمة لاستشهاد، وبتاتريكات والتعازي لحرّة حماس بشهداء النفق في قطاع غزة».

ثمّ زار المجتمعون مركز حركة «حماس» في صور لتقديم واجب العزاء بشهداء الانتفاق «وحدة الأعداء» في غزة، وكان في استقبالهم عضو القيادة السياسية لـ«حماس» في لبنان جهاد طه، وغدوا اجتماعاً أكدوا فيه مواصلة طريق الجهاد والنضال حتى استعادة حقوق الشعب الفلسطيني الشرع.

وحسباً المجتمعون الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني وفي مقدمهم الأسير محمد الفيق، داعمي المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية إلى التحرك لإنقاذ حياة الأسير الفيق، والأسرى والأسيرات كافة.

يسوره ثمّن طه زيارة الوفد، مؤكداً «تعزيز العلاقات اللبنانية الفلسطينية والعلاقة بين المخيمات والحوار»، داعياً إلى ضرورة دعم حركة اللاجئين في المخيمات ومطالبة «أونروا» بوقف إجراءاتها التعسفية.

الفلسطيني قوات الاحتلال بالحلم الحي وبالحجارة والسكاكين، وقد أتينا أنّ خيار المقاومة هو الطريقة الوحيدة لدحر الاحتلال وكفسه من أرض فلسطين».

وتّم البحث في «الوضع الإنساني والمعيشي الصعب الذي يعانيه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان في كل المجالات الحياتية، خصوصاً الحياة اللاجئ، خصوصاً البرنامج الصحي من إدارة أونروا، ورفض الاعتماد البرنامج الاستشفائي، ورفض كل الإجراءات والقرارات التي تمس حياة اللاجئ، خصوصاً البرنامج الاستشفائي الجديد لعام 2016، والعمل على تعزيز دور جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني».

وشدّد المجتمعون على تعزيز الوحدة بين كل مكونات العمل الوطني الفلسطيني في لبنان وتحسين الميخيات في وجه كل من يحاول العبث بأمنها والعمل على تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الحياتية والمعيشية، وحقّه في الحصول على كل الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية».

وحسبوا مواقف رئيس المجلس النيابي نبيه بري، «الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني حتى يتمكّن من العيش بكرامة إلى حين عودته إلى

عُقد في مكتب عضو قيادة إقليمي جبل عامل في حركة «أمل» صدر المكتب السياسي لـ«جبهة التحرير الفلسطينية» عباس الجمعة ومسؤول ملف المخيمات في «حزب الله» أبو وائل زلزلي، وتّم البحث في الأوضاع التي تمرّ بها القضية الفلسطينية والمنطقة العربية على أكثر من صعيد، وخصوصاً ما يجري في فلسطين وسورية واليمن، وأشار المجتمعون إلى أنّ «المنطقة تمرّ بهجمة أميركية صهيونية جندت أنابها في المنطقة لضرب قوى الصمود العربية، ولسرقة خيرات الأمة وخدمة الكيان الصهيوني».

وكان المجتمعون «الاعضاء الإرهابي الذي استهدف المدنيين الأبرياء في بلدة السيدة زينب في ريف دمشق»، مؤكداً «أنّه انعكاس لهزيمة صمدى الإرهاب ودامعها»، وحبوا «العملية البطولية التي نفذها الفدائي الفلسطيني أمجد السكري» داعين إلى «تصعيد جذوة الانتفاضة ودعمها وإسنادها، وإدامة الاشتباك الشعبي مع قوات الاحتلال».

وأشادوا «بالانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني بوجه الاحتلال الصهيوني، والتي يواجه بها الشباب